الأمم المتحدة

E/2007/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 May 2007
Arabic
Original: French

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية

بيان مقدم من منظمة الحق في الطاقة والمساعدة في المستقبل، منظمة غير حكومية، ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان الثاني الذي وزع نصه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2007/100.

200607 200607 07-36304 (A)

بيان

التنمية والنمو لازمان للحد بدرجة كبيرة من الفقر. وتصبح هذه التنمية ممكنة مع إدارة نشاط للاقتصاد الكلي في المناطق المعنية. ومن الشروط الضرورية لهذه التنمية حصول هذه القرى والمناطق على الطاقة.

وعندما نشير إلى الطاقة، تحظى الكهرباء بأكبر عدد من القواسم المشتركة المتعلقة بعناصر التنمية والصحة والحصول على مياه الشرب والبرد والضوء والمرافق الصحية والاتصالات اللاسلكية. ومن ثم يتعين العمل في أكبر وقت ممكن لتطوير وسائل إنتاج محلية وإقليمية حتى تتاح للسكان خدمات الطاقة اللازمة لرفع مستوى معيشتهم.

وغني عن القول إن بلوغ هذا الهدف يتطلب موافقة حكومات وسلطات البلدان أو المناطق المعنية.

ولكن لدى منظمتنا وهي ''الحق في الطاقة'' شرطا أساسيا لنجاح مثل هذا المشروع: إشراك المجتمع المدني منذ البداية في أي مشروع يتعلق بالحصول على الطاقة.

ويعد هذا ضمانا للشفافية فضلا عن كونه عملا رشيدا لتنظيم عملية حصر حقيقي، مع منظمات ميدانية أخرى، لاحتياجات السكان وإمكاناتهم.

كما أن هناك حاجة للاجتماع بكل أسرة قد تحصل في المدى القريب على الطاقة ليتم معها تدارس الكيفية التي ستؤدي بها الطاقة إلى تحسين مستوى معيشتها.

ومن شأن هذا البحث الذي سينظم مع رابطات ومنظمات غير حكومية أخرى أن يحمل الأسرة أو القرية أو المنطقة على الاضطلاع بنشاط فردي أو جماعي يحقق نموا للاقتصاد الكلي.

وترى منظمة الحق في الطاقة أن هذا المرحلة بالغة الأهمية في عملية التنمية وتوصي بأن تشترك فيها منظمات التمويل البالغ الصغر والتجارة العادلة والزراعة التضامنية حتى تحصل الأسر على جميع عناصر النجاح، وتتاح لها وسائل تغيير حياتها والخروج من الفقر.

وترى منظمة الحق في الطاقة أن المؤسسات والبلدان عليها الاضطلاع بدور هام في تمويل الهياكل الأساسية، ولكن استهلاك الطاقة يجب أن يتحمله السكان بشكل منتظم. وغني عن القول إن جزءا من هذا الاستهلاك يجب أن يدعم في شكل تعريفه اجتماعية لصالح أكثر السكان فقرا.

إن وصول الكهرباء إلى منطقة ما، إذا ما واكبته التنمية، كثيرا ما يصبح وسيلة للحد من تدفقات المهاجرين. بل يلاحظ مع مضي الوقت حدوث انعكاس لهذه التدفقات حيث يعود الأشخاص الذين نزحوا إلى المدن الكبيرة أو هاجروا إلى بلدان أخرى، للإقامة في قراهم تحذبهم آفاق المستقبل الاقتصادي للتنمية.